

أسعار العملة في مزاد البنك المركزي

السعر الأساسي الذي رسا عليه البيع	١١٧٠٠ / دينار/ دولار
المبلغ المباع من قبل البنك بالسعر المعلن	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء/ (دولار)	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
عدد المصارف المساهمة في المزاد	٢١

خام القياس الأوروبي مزيج برنت	١٠٦ دولارات للبرميل
الخام الأمريكي الخفيف	٨١,٢٦ دولار للبرميل

خبراء لـ(م.ك): جولات التراخيص النفطية عودة إلى هيمنة الشركات العالمية

□ بغداد/ احمد عبدربه



الإعلان عن جولة تراخيص ثالثة لتطوير ثلاثة حقول غازية هي عكاز في الرمادي، والمنصورية في ديالى، والسببة في البصرة، فيما انطلقت في العاصمة الأردنية جولة التراخيص الرابعة، وهي تهدف لاستكشاف ١٢ حقلاً نفطياً وغازياً تتوزع على محافظات الأنبار ونينوى والنجف وديالى وواسط والقادسية.

وقد دفعت تلك التعاقدات بوزارة النفط إلى تنفيذ خطة تهدف من خلالها إلى تصعيد الطاقة التصديرية للعراق، وتتضمن المراحل الأولى من المشروع إنشاء خزانات ضخ جديدة في مستودع الفاو الساحلي، ومد أنبوبين سعة ٤٨ عقدة، وبطول ٢٠ كم على اليابسة و ١٢٠ كم تحت الماء، ويرتبط الأنبوبان بعد اكتمال نصبهما بثلاث منصات أحادية عائمة للتصدير، كما وقعت شركة نفط الجنوب منتصف الشهر الحالي عقوداً بقيمة مليار ٦٦ مليون دولار مع شركتي (Saipem) الإيطالية و (LEIGHTON) الأسترالية لتنفيذ ثلاثة مشاريع متعلقة بتطوير الطاقة التصديرية عبر الخليج.

يذكر أن العراق ينتج حالياً نحو ٢,٩ مليون برميل من النفط الخام يومياً، منها ١,٩ مليون برميل مستخرجة من حقول البصرة، بعد أن كان إنتاج العراق لا يتجاوز ٢,٥ مليون برميل في العام الماضي، وتتوقع وزارة النفط أن يرتفع سقف إنتاجها إلى ثلاثة ملايين برميل أواخر العام الحالي ٢٠١١، فيما تبلغ صادرات العراق من النفط الخام حالياً نحو ٢,٢ مليون برميل يومياً، ومعظم تلك الكميات تصدر بواسطة ناقلات بحرية من خلال مينائي البصرة (البكر العميق) والعمية العائمين، وهما يقعان ضمن نطاق المياه الإقليمية العراقية، وتبلغ طاقتهما التصديرية الفعلية ١,٧ مليون برميل يومياً، ويضخ لهما النفط عبر أنابيب بحرية تتصل بمستودعات ساحلية تقع قرب مركز قضاء الفاو، نحو ١٠٠ كم جنوب مدينة البصرة، في حين تصدر الكميات المنتجة من الحقول الشمالية إلى ميناء جيهان التركي المطل على البحر الأبيض المتوسط عبر أنبوب ناقل، والكميات المتبقية تصدر إلى الأردن باستخدام ناقلات حوضية.

في العراق، وبين هشام: بالنسبة لجولات التراخيص فالإنتاج بدأ في تزايد ملفت، ويعد هذا مؤشراً في تقدم إنتاج النفط للعراق. وكان العراق قد وقع عقوداً مع شركات عالمية لتطوير بعض حقوله النفطية ضمن جولات التراخيص لرفع سقف الإنتاج إلى ١١ مليون برميل يومياً في غضون السنوات الست المقبلة، وإلى ١٢ مليون برميل يومياً، بعد إضافة الكميات المنتجة من الحقول الأخرى بالجهد الوطني، وقد تركزت غالبية تلك العقود على تطوير حقول نفطية كبيرة تقع جنوب العراق، كما شهدت الأيام المنصرمة

إسناد إنتاج الصناعة النفطية، وقال الخبير النفطي عمرو هشام لـ(المدى الاقتصادي): إن الصناعة النفطية لا يمكن أن تستمر بزيادة الإنتاج ما لم تنشأ لها محطات تزويد الطاقة الكهربائية، مبيناً أن شركات النفط العملاقة بدأت بطرح عروض للقطاع الخاص العراقي في إنشاء محطات. وأضاف هشام: يجب أن تعتمد صناعة النفط على نفسها وإن يكون لديها فائض من الكهرباء تستطيع من خلاله تمويل المناطق المحيطة، مشيراً إلى أن هذا الخطوة من شأنها أن تقضي على أفة البطالة المستشرية

مشيراً إلى عدم وجود دراسة واقية لكيفية استخدام النفط بالعراق، وأضاف الصوري: أن الهدف الأساسي من الإنتاج هو الزيادة في التصدير وذلك من أجل زيادة العوائد المالية، لافتاً إلى أن الحكومة تحاول أن تضع على نفسها التزامات مستقبلية كبيرة. وتابع الصوري: لا بد من الالتفات إلى المشاركة من خلال استغلال الإمكانيات الهائلة للنفط وتوسيع القاعدة الإنتاجية للمشتقات النفطية كافة. إلى ذلك شدد الخبير النفطي عمرو هشام على ضرورة إنشاء محطات كهربائية تعمل على

حكومة المركز والإقليم بشأن حقول النفط، ودعا إلى ضرورة تأسيس شركة نفط وطنية وأن تدخل التكنولوجيا الحديثة في الية عملها بالإضافة إلى إرسال كوادر متخصصة إلى الخارج للاطلاع على آخر تطورات الصناعة النفطية. ولفت إلى وجوب إقرار قوانين من شأنها أن تخدم الصناعة النفطية بالعراق وأن تنهض مواقع القطاعات الاقتصادية الأخرى. من جانبه قال الخبير الاقتصادي ماجد الصوري لـ(المدى الاقتصادي): هناك غياب للبرنامج المتكامل لعملية الاستفادة من النفط

اعتبر الخبير النفطي صبحي البديري أن عقود جولات التراخيص التي أبرمتها وزارة النفط مع الشركات، هو إرجاع العراق إلى حقبة هيمنة الشركات العالمية على نفطه كما كانت قبل تأميم النفط. وقال البديري لـ(المدى الاقتصادي) إن هذه الجولات ستبقي على شركات النفط العالمية تتحكم في إنتاج النفط العراقي، مشيراً إلى أن بعض الجهات تسعى لتدمير العقيلة العراقية من خلال الاستغناء عن شركات النفط المحلية. وأضاف البديري: أن جولات التراخيص هي من أحدثت خلافات مابين

تضاعف حجم الصادرات السورية إلى العراق

□ بغداد/ وكالات

خسروا بعض أسواقهم في الخليج وأصبح العراق هو رتتهم الاقتصادية الوحيدة بسبب العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الجامعة العربية وتركيا. وأشار الى ان "الصادرات السورية الى العراق وصلت قبل تموز الماضي الى ٣ مليارات دولار في العام لتتراجع بسبب الفحص المخبري المتكرر لمنتجاتها عادت حالياً إلى الارتفاع ومن المتوقع أن تصل الى مدييات أعلى من السابق".

يذكر أن وزير الاقتصاد السوري محمد نضال الشعراي قال في تصريحات صحفية على هامش منتدى رجال الأعمال والاستثمار الذي أقيم مؤخراً في دمشق إن "الاقتصاد في سوريا ما زال يعمل (بفاعلية كبيرة) على رغم الضغوط الاقتصادية والنفسية التي تمارس عليه يومياً" مؤكداً أن "حجم التصدير ارتفع ما بين ١٠ و١٢ في المئة، في حين تضاعف مع العراق".

برلماني يدعو إلى تطبيق التعريف الكمركية

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

زيادة أسعارها في الأسواق المحلية. ودعا ريسان ضرورة تطبيق قانون التعريف الكمركية في الوقت الراهن لما له من نتائج ايجابية داعمة للصناعة المحلية والمواطن من خلال حصوله على السلعة الجيدة ذات لفترة طويلة من الأسواق المحلية، مشيراً إلى أن أغلب السلع المعروضة حالياً في الأسواق المحلية ذات نوعية غير جيدة وتستهلك فترة عمر اقصر. وذكر أن هذا القانون عندما تم تعديله من قبل مجلس النواب في الفترة الأخيرة حول مجلس الوزراء بتحديد تاريخ لتطبيق هذا القانون، مشدداً على أن تلتزم الحكومة بوقت محدد لتطبيق هذا القانون لما له من أهمية بالغة للاقتصاد العراقي والصناعة المحلية. وكان قد اتهمت عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار ناهدة الدايني الدول

المجاورة للعراق بضغطها على الحكومة الاتحادية في سبيل عدم تطبيق قانون التعريف الكمركية. وقالت الدايني بحسب (الوكالة الإخبارية للأبناء): إن الذي يقف وراء عدم تطبيق قانون التعريف الكمركية في العراق هم دول الجوار من خلال ضغطهم على الحكومة الاتحادية بعدم تفعيل هذا القانون لكي لا تنهض القطاعات الاقتصادية العراقية وكذلك في سبيل مرور بضاعتهم الرديئة غير المطابقة للمواصفات العالمية إلى العراق. وأضافت الدايني أن تطبيق قانون التعريف الكمركية في العراق سيؤدي إلى ضرر كبير لدول الجوار نتيجة عدم تسويق بضاعتهم كون العراق اليوم أصبح سوقاً رائجة للبضائع والسلع الرديئة وغير الخاضعة للتقبيس والسيطرة النوعية التي تأتي من دول الجوار.

الفائز: العام المقبل سيشهد ارتفاعاً في أسعار المواد الغذائية

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي يرى عضو اللجنة الاقتصادية عامر الفائز أن العام القادم سيشهد ارتفاعاً باهظاً في أسعار المواد الغذائية في الأسواق المحلية وطفرات كبيرة لأسعار العقارات.

وقال الفائز بحسب (الوكالة الإخبارية للأبناء) أمس: إن التآثيرات التي تحدث في الأسواق العالمية نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية ستؤثر وبشكل كبير على الأسواق المحلية نتيجة اعتماد العراق على الاستيراد السلعي من الخارج فأى تأثير اقتصادي يحدث في الخارج يصاحبه ارتفاع بأجور النقل وهذا ما يؤدي إلى زيادة الأسعار في الأسواق المحلية. وأضاف الفائز أن الأسواق العالمية ستشهد خلال العام القادم أزمة جديدة في المواد الغذائية مما سيؤدي إلى زيادة أسعارها محلياً بسبب غياب الإنتاج المحلي الذي يوفر من خلاله المواد الغذائية إلى الأسواق المحلية واستمرار العراق باستيراد المواد الغذائية من الخارج.

وتوقع الفائز أن يشهد عام (٢٠١٢) قفزات كبيرة غير متوقعة في أسعار العقارات وليس ارتفاعاً فقط، على الرغم من دخول الشركات الأجنبية لإقامة المشاريع الاستثمارية في البلد، نتيجة لزيادة الطلب على العقارات من قبل المواطنين وقللة العرض منه لأن أسعار العقارات يحدده موضوع العرض والطلب.

وفي وقت سابق، رجح الخبير العقاري إسماعيل عبدالحسين بزيادة أسعار العقارات خلال السنوات القادمة في حال الاستمرار بسياسة الدولة الحالية في حل أزمة السكن في العراق.

وقال عبدالحسين لـ(الوكالة الإخبارية للأبناء): إن سياسة الدولة والمتمثلة بالحكومة الاتحادية ما زالت عاجزة في عملية خفض أسعار العقارات وحل أزمة السكن في العراق نتيجة عدم وجود رؤية واضحة في كيفية التعامل مع الأزمات التي تحدث في البلاد. وأشار إلى أن هناك إخفاقات كثيرة تشوب عملية البناء والإعمار للبلد وعدم القدرة على توفير البنى التحتية التي تفكر إليها اغلب المناطق السكنية مما أدى إلى زيادة أسعار العقارات في المدن ذات الخدمات الجيدة.

اقتصادي يؤكد ضرورة الاستثمار في المجال السياحي

□ بغداد/ المدى الاقتصادي

قال الخبير الاقتصادي لطيف عبد سالم العكيلي إن العراق يمتلك كل مقومات القطاع السياحي، لافتاً إلى أن الاستثمار ودخول الشركات الأجنبية هو الحل الوحيد لتفعيل هذا القطاع.

وأضاف العكيلي بحسب (الوكالة الإخبارية للأبناء) أمس أن الكثير من دول العالم اعتمدت بواردها السنوية على القطاع السياحي من خلال جلب السياح من بلدان أخرى، ما أدى إلى زيادة الإنتاج الإجمالي المحلي لهذه البلدان، مبيناً أن العراق بإمكانه أن يكون منافساً لهذه الدول كالمواقع السياحية والأثرية والدينية، وتابع العكيلي: أن تفعيل هذا القطاع والنهوض به يعتمد على وضع برامج وخطط دقيقة تتم عن طريق الاستثمار من خلال تسهيل دخول الشركات الأجنبية العالمية والمتخصصة

بهذا المجال في سبيل تهيئة القطاع السياحي لاستقبال السياح من بلدان مختلفة من العالم.



وأشار إلى أن العراق يمتاز بالتنوع البيئي من ناحية المناخ والخصائص وهذا ما يعطي حافزاً لجذب الكثير من السياح في العالم،

مما يجلب إلى العراق مردوداً اقتصادياً كبيراً، مشيراً إلى ان الحكومة لم تركز على القطاع السياحي من خلال دعمه وتفعيله على الرغم مما له من تأثير كبير في الاقتصاد العراقي.

وذكر العكيلي: أن العراق لو استغل مقومات هذا القطاع واستثمرها بالشكل الصحيح لأصبح القطاع السياحي في العراق ينافس القطاع النفطي من خلال وارداته السنوية نتيجة لما يتمتع به العراق من العتبات المقدسة كالإسلامية والمسيحية واليهودية، وكذلك المواقع الأثرية والسياحية الموجودة في البلد. وفي وقت سابق، دعا مقرر لجنة السياحة البرلمانية احمد العباسي، إلى ضرورة تعديل قانون الاستثمار التابع لهيئة السياحة ووضع آلية جديدة لتشجيع المستثمر الأجنبي على استثمار المنتجعات السياحية. وقال العباسي بحسب الوكالة الإخبارية